البرنامج الوطني لتطوير القيادات الحكومية

مخرجات تنموية تصب في مختلف القطاعات الحيوية لمملكة البحرين

جاء البرنامج الوطني لتطوير القيادات الحكومية من معهد الإدارة العامة نتاج جهود متكاملة بين اللجنة التنسيقية برئاسة سمو ولي العهد ومجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية والمعهد، وذلك كسياسة واستراتيجية موحدة للتدريب بهدف رفع كفاءة الأداء الحكومي للقيادات في مختلف المستويات الوظيفية بهدف تأهيلهم لدفع عجلة التنمية المستدامة في المملكة بكل كفاءة، إذ يقوم البرنامج على ٧ برامج تدريبية هي تأسيس وبناء وتكوين وكوادر وقيادات والقيادة العليا، بالإضافة إلى برنامج النخبة وهو برنامج خاص لتنمية قدرات الموظفين الموهوبين والمتميزين.

من التدريب إلى التطبيق، كيف نطور الأداء الحكومي؟

أداء حكومي متطور لتنمية مستدامة

يعتمد البرنامج الوطني لتطوير القيادات الحكومية على أساليب حديثة في التدريب تبدأ من اختبارات السايكومترية، انتهاءً بقياس العائد من التدريب (ROI) والتطبيق العملي لمجموعة المشاريع التي يتم تقديمها طوال الفترة التدريبية في المعهد، وتركز هذه المشاريع على تحقيق الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة ومخرجات الملتقى الحكومي، وذلك لضمان تحقيق الغايات الاستراتيجية للوصول إلى التنمية المستدامة.

مشاريع تخدم القطاعين العام والخاص
خلال عام واحد تم تقديم **50 مشروعًا تنمويًا** من قبل القيادات **الحكومية**

من خلال إلقاء نظرة تحليلية على 50 مشروعًا تم تقديمه من قبل متدربي البرنامج الوطني، تبيّن أن المشاريع رغم ارتكازها على منطلقات حكومية إلا أنها تخدم بشكل أعم جميع القطاعات في مملكة البحرين، كالتالي:

أبرز المشاريع:

69% القطاع العام
- تطوير نظام إلكتروني لقياس الأهداف الاستراتيجية لرفع الأداء الحكومي
- تطوير نظام الأملاك الحكومية
- تطوير أنظمة مبتكرة لإدارة المشاريع الحكومية

17% القطاع الخاص
- تطوير الخدمات المقدمة عبر البوابة الإلكترونية لأصحاب المصالح والمتعاملين
- إنشاء نظام معلوماتي عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- خطة لمواجهة الحوادث الملاحية

14% الأفراد
- الاستثمار الأمثل في أموال القاصرين
- تنظيم خطة قطاع البريد وفق الأنظمة الدولية
- تطوير نظام المواصلات البرية في البحرين

توزيع المشاريع على محاور برنامج عمل الحكومة

ولأن مقدمي هذه المشاريع هم من فئة المديرين شاغلي المناصب التنفيذية، فكان لزامًا أن يتم التأكيد على تحقيق مشاريعهم لبرنامج عمل الحكومة، لذا انصب الخمسون مشروعًا في المحاور كالتالي:

- المحور السيادي: 4%
- محور الأداء الحكومي: 22%
- المحور الاقتصادي والمالي: 12%
- محور البيئة والتنمية الحضارية: 12%
- محور البنية التحتية: 14%
- محور التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية: 36%

مخرجات الملتقى الحكومي

تماشيًا مع تطلعات القيادة الرشيدة وتوافقات أصحاب القرار المشاركين في الاجتماعات التنسيقية لمحور الأداء الحكومي، تم توزيع المشاريع على سياسات ومبادرات الملتقى كالتالي:

- سياسة رفع إنتاجية الموظف الحكومي وتعزيز الإبداع والمعرفة: 34%
- سياسة تحسين التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأداء الحكومي: 26%
- سياسة رفع كفاءة وفعالية القطاع الحكومي: 20%
- سياسة تبني التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات الحكومية: 16%
- سياسة تعزيز الرقابة والمساءلة والشفافية: 4%